الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

بالتعاون مع:

مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الإنسان

فرقة البحث:

تغير المناخ وحقوق الإنسان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة
بما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

دعوة لتأليف كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:

حوكمة تسيير الجماعات المحلية في الجزائر

(مقاربة شاملة)

Gouvernance de la gestion des collectivités locales en Algérie

(Approche globale)

رئيسة مشروع الاستكتاب الجماعي:

د.قرماش كاتية

رئيسة اللجنة العلمية:

د.برارمة صبرينة

أعضاء اللجنة العلمية للكتاب الجماعي:

أ.د.بن اعراب محمد	أ.د. بن ورزق هشام	أ.د.كوسة عمار	أ.د. صفو نرجس
أ.د. توابتي إيمان ريمة سرور	أ.د. خلاف وردة	أ.د. خرشي إلهام	أ.د. كسال عبد الوهاب
أ.د.عماروش سميرة	أ.د. زايدي أمال	أ.د.كوسام أمينة	أ.د. بن دعاس سهام
أ.د.ظريف قدور	د.قلو ليلية	د. برارمة صبرينة	د.صلاب سيد علي
د. حمود صبرينة	د.خرموش إسمهان	د. حسام مريم	د. مخنفر محمد
د.عوابد شهرزاد	د.منصوري رؤوف	د.نايل صونيا	د.صنور فاطمة الزهراء
د.لعقابي سميحة	د.قرقور نبيل	د.داهل وافية	د.لرقط سميرة
د.كوسة جميلة	د.غربي نجاح	د.بلهول زكية	د.جبابلة عمار
د.لعميري إيمان	د.معمري نصر الدين	د.بوقرن توفيق	د. آيت شعلال نبيل

ديباجة الكتاب الجماعي

تعد البلدية والولاية قاعدة التنظيم الإداري في الدولة، وإن اختلف وصفها القانوني عبر دساتير الجمهورية المتعاقبة،من مجموعات إدارية إلى إقليمية فمحلية، تمثل مجالسها المنتخبة قاعدة اللامركزية الإدارية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وفقا لمقتضيات المواد 34-36 من دستور 1976، وبصريح نص المادة 16 من دستور 1989 والتعديل الدستوري لسنة 1996،والمادة 19 من التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، خضعت نصوصها التشريعية والتنظيمية للعديد من التعديلات التي فرضتها الظروف أو وضعية هذه الجماعات والمهام المنوطة بها، بدءا من ستينيات القرن الماضي، بصدور أول قانون للبلدية بموجب الأمر رقم 67-24 وأول قانون للولاية بموجب الأمر رقم 69-38 الملغيين على التوالي بموجب القانونين 90-08 و 90-09 بسبب تغير النظام السياسي والاقتصادي في الدولة، واللذان تم إلغاؤهما على التوالي بموجب القانونين رقم 11-10 و رقم 12-07، بعد تبني المشرع أبعادا جديدة للجماعات المحلية، ليُخضِع سنة 2021 قانون البلدية للتعديل بموجب الأمر 21-13، و قد أعيد طرح مسألة تعديل القانونين المرتبطين بالبلدية والولاية منذ سنة 2023 على طاولة عمل الحكومة.

إن ضرورة تعديل قانوني البلدية والبلدية حتمية فرضها الدور المنوط بهاتين الجماعتين المحليتين في تسيير الشأن المحلي والنهوض بعجلة التنمية المحلية، بعد أن لوحظ لسنوات عدة عجز هذه الجماعات عن تجسيد مشاريعها التنموية، إما بسبب نقص الموارد المالية، عدم تأهيل المورد البشري، سوء التخطيط، سوء التسيير، أو عدم مواءمة الإطار التشريعي العام والخاص المرتبط بتنظيم هذه الجماعات، مهامها وتسييرها للأهداف المرجوة منها،كالنصوص المرتبطة بالأملاك الوطنية وسياسة تطهير العقار في الجزائر، الصفقات العمومية، المحاسبة العمومية والميزانية العمومية، الجباية والجباية المحلية خصوصا، الرقابة المفروضة على هذه الجماعات،النصوص المرتبطة بالاستثمار، ...وغيرها.

ومن ثم ظهرت الحاجة إلى ترشيد وحوكمة تسيير الجماعات المحلية، في إطار الالتزام الدولي العام للجزائر بحوكمة مرافقها العمومية،من خلال إعادة النظر في النظم القانونية التي تحكمها، تنظيمها،صلاحياتها، أساليب تسييرها، رقابتها، بما يتماشى والأهداف المرجوة منها، خاصة تلك المرتبطة بترشيد نفقاتها وإيراداتها وتفعيل دورها في المجال الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمار الهادف والمنتج، وكذا توطيد علاقتها مع المواطنين من خلال تكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية وتعزيز دور المواطن في صنع القرار، مع الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.

إشكالية الكتاب الجماعي:

يأتي هذا الاستكتاب الجماعي ليسلط الضوء على وضع الجماعات المحلية في الجزائر، دواعي و أسباب التوجه نحو حوكمة تسييرها، عرض نتائج الحوكمة المحلية والتحديات القانونية والواقعية التي تواجهها الجماعات المحلية في مسار حوكمتها، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية البحثية التالية: ما هي الإستراتيجية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في مجال إدارة و تسيير الجماعات المحلية، وما مدى مساهمتها في تحقيق الإدارة الرشيدة لهذه الجماعات على المستويين الإداري والاقتصادي ؟

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة
بما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية

أهداف الكتاب الجماعي

· **الهدف العام:**

يهدف هذا الاستكتاب الجماعي إلى تسليط الضوء على الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار حوكمة تسيير الجماعات المحلية إداريا وماليا، دراسة مقتضياتها، آفاقها، معيقاتها وتحدياتها، في سبيل بناء أرضية وطنية لتحقيق الحوكمة تمكّن من بلوغ الأهداف المسطرة في ظل تجارب النظم المقارنة.

· **الأهداف الخاصة:** يندرج ضمن الهدف العام للدراسة الأهداف التالية:

· التعريف بالإطار القانوني الذي يحكم التنظيم الإداري والتسيير المالي للجماعات المحلية في الجزائر.

· الوقوف على واقع تسيير الجماعات المحلية في الجزائر عبر مختلف المراحل و التطورات التي عرفتها هذه الجماعات.

· تحديد مواطن ضعف المنظومة القانونية لتسيير الجماعات المحلية وإشكالاتها القانونية والعملية.

· تحديد مؤشرات حوكمة تسيير الجماعات المحلية: تقييم المكاسب المحققة والحلول البديلة المقترحة.

· صياغة بنود أرضية وطنية لتحقيق حوكمة التسيير الإداري والمالي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الغايات المستهدفة و تجارب الأنظمة المقارنة.

محاور الاستكتاب الجماعي

· **المحور الأول:** الأسس التنظيمية للجماعات المحلية في الجزائر بين فعالية النص والتحديات الراهنة .

· **المحور الثاني:** الأنماط المستحدثة في تسيير الجماعات المحلية في الجزائر ومتطلبات الحوكمة الإدارية والمالية.

· **المحور الثالث:** مستحدات التسيير الميزانياتي في الجزائر وانعكاساتها على إدارة الجماعات المحلية .

· **المحور الرابع:** تقييم الأداء الوظيفي للجماعات المحلية في الجزائر: المتطلبات، المعيقات، والبدائل الممكنة.

· **المحور الخامس:** نظرة استشرافية حول الهندسة القانونية للإطار العام لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر في ظل الموازنة بين التحديات الراهنة وتجارب الأنظمة المقارنة .

شروط المشاركة في الاستكتاب الجماعي

-أن يتّسم موضوع البحث بالجديّة، الأصالة والحداثة، وأن يحرر وفقاً للضّوابط العلميّة والمنهجيّة المُتعارف عليها؛

-لا تُقبل البحوث الّتي سَبَقَ نشرُها أو قُدّمت في تظاهرات علميّة؛

-يجب أن يُحرّر البحث في حدود ما بين 12 و20 صفحة كحد أقصى، بما فيها الهوامش وقائمة المراجع؛

-تقبل المساهمات باللغات الثلاث: العربية، الفرنسية والانجليزية، وبخط Madjalla Sakkal مقاس 16 للمتن و12 للهوامش بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وبخط Times New Roman مقاس 14 للمتن و12 للهوامش بالنسبة للبحوث باللغة الأجنبية .

-تُرفق البحوث بملخصين، أحدهما بلغة المقال والثّاني باللّغة الانجليزية، بالإضافة إلى الكلمات المفتاحية (بعدد خمسة 05)؛

-تحرر البحوث على ورقة مقاس A4 ، هوامش 2سم بالنسبة لكل الجوانب، المسافة 1سم بين الأسطر، وتدرج الهوامش آليا في آخر الصفحة؛

- ترسل البحوث كاملة إلى العنوان الإلكتروني التالي: (ouvrage.collec.locale19@gmail.com)

- للإستفسار والتواصل، يرجى الاتصال على الرقم التالي:(06.61.80.28.09)

الفئات المستهدفة:

- الأساتذة الجامعيون، الأساتذة الجامعيون الباحثون، الأساتذة الباحثون من كل التخصصات ذات الصلة بموضوع الاستكتاب الجماعي،
- إطارات ومسيري الجماعات المحلية، الهيئات الوصية والهيئات الرقابية.
- إطارات ومسيري قطاع المالية.
- طلبة الدكتوراه.
- القضاة والمحامون.

مواعيد مهمة:

- آخر أجل لإرسال المشاركات: **2025/09/30**
- تاريخ الرد على المشاركات المقبولة : **30 أكتوبر 2025**
- تاريخ إصدار الكتاب الجماعي ذو الترقيم الدولي: **نوفمبر 2025**.